كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

آثار شهر الإفلاس بالنسبة إلى المدين في التشريع اليمني

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

فهمي حسين محمد علي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ سميحة القليوبي (رئيساً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد فاروق علي وشاحي (عضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ حسام رضا السيد عبدالحميد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اسم الباحث: فهمي حسين محمد علي

اسم الرسالة: آثار شهر الإفلاس بالنسبة إلى المدين في التشريع اليمني (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون التجاري والبحري

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: فهمي حسين محمد علي

اسم الرسالة: آثار شهر الإفلاس بالنسبة إلى المدين في التشريع اليمني (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ سميحة القليوبي (رئيساً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد فاروق علي وشاحي (عضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ حسام رضا السيد عبدالحميد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة:
بتاريخ / /

أُجيزت الرسالة:
بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية
بتاريخ / /

موافقة مجلس الجامعة
بتاريخ / /

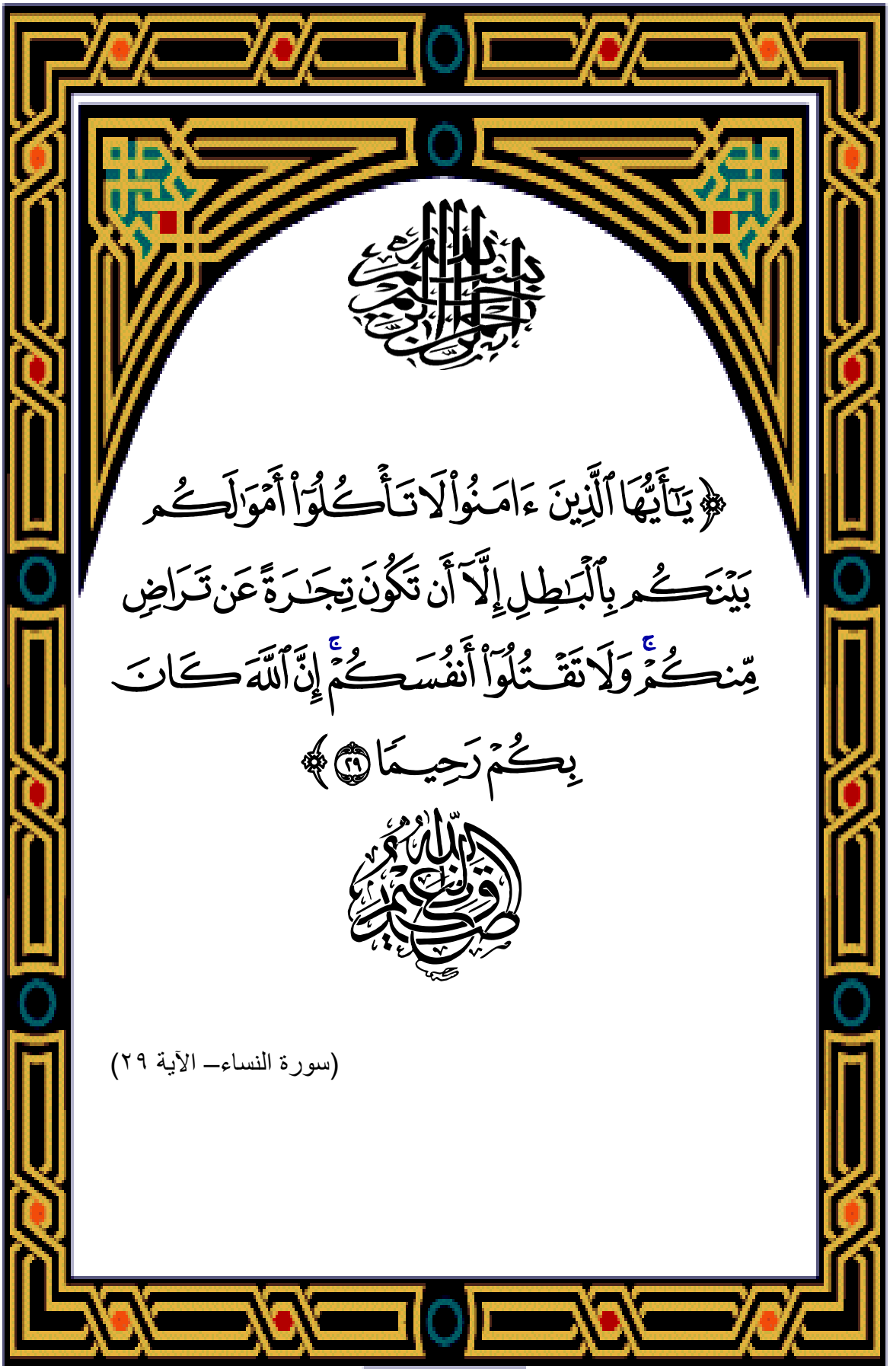

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم
بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ
مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ
بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩﴾

(سورة النساء– الآية ٢٩)

اهداء

إلى:

-روح والديّ... الله يرحمهما.

-إخوتي الأعزاء... حفظهم الله.

-زوجتي وولديّ، حفظهم الله.

إلى كل هؤلاء أُهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

إلى روح أستاذي الفاضل "**الأستاذ الدكتور– رضا السيد عبد الحميد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري، ووكيل كلية الحقوق سابقاً– جامعة عين شمس"، على ما قدمه لي من نصح و توجيه وإشراف على جميع مراحل إعداد هذه الرسالة، والذي لم يبخل عليَّ بعزيز وقته، رغم كثرة مشاغله ومهامه، فلسيادته جزيل الشكر والعرفان، وجزاه الله عني وعن كل طالب علم خير الجزاء، وأدخله الله فسيح جناته.

وفي هذا المقام أيضا، لا يسعني إلا أن أشكر **الأستاذ الدكتورة/ سميحة القليوبي** – أستاذة القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة، على موافقة سيادتها لرئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، متطلعاً إلى ما ستقدمه لي من نصح وإرشاد، ومقدراً لسيادتها دماثة خلقها وواسع علمها ودقة توجيهاتها، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي معالي **الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد عبدالحميد**، أستاذ مساعد ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، على تفضل سيادته بقبول انتقال الإشراف اليه مستكملاً مسيرة والده العظيمة في إثراء البحث العلمي، فالأستاذي الشكر والتقدير الموصول، لما لمسته من اهتمام بالبحث العلمي، والحرص على أصالته وجدته من أول ما تشرفت بلقائه، فكان لذلك الأثر الأكبر في تحمل مشاق البحث العلمي ومصاعبه، فلسيادته التقدير والاحترام.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة "**الأستاذ الدكتور/ أحمد فاوق علي وشاحي** – أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة، شاكراً لسيادته تشريفه بقبول المشاركة رغم كثرة مشاغله، متطلعاً إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد، أطال الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية.

فالشكر لكم جميعا، وأدامكم الله جلت قدرته

سدنة أوفياء لصروح العلم والمعرفة.

الباحث

المقدمة

إن الحياة التجارية تقوم على الثقة والائتمان، إذ يعدا عمودها الفقري، وهما أساس المعاملات التي تنشأ فيها، فإذا ما اختلا أُصيبت بالارتباك واضطراب موازينها. فحياة التاجر التجارية تسير، بل وتعتمد – بشكل أساسي – على تلكما الثقة والائتمان، لكن قد يعمد بعض التجار – عن إهمال أو عمد – إلى عدم الوفاء بديونهم إلى مستحقيها في آجالها المضروبة لهم؛ ما يؤدي – من ثم – إلى اضطراب حياة من ائتمنه ومنحه الدين، وبذلك تتعثر سلسلة من المعاملات التجارية، التي يكون قد ارتبط بها بالاعتماد على الوفاء بها.

وحتى لا يُترك الحبل على الغارب، فقد عمدت التشريعات التجارية كافة إلى وضع نظام صارم – بأحكام وقواعد خاصة – يحد، بموجبه، من تلك التلاعبات التي قد يلجأ إليها بعض هؤلاء التجار، وهو ما يعرف بنظام الإفلاس.

ويقصد بالإفلاس التصفية الجماعية لأموال المدين التاجر، الذي توقف عن دفع ديونه التجارية؛ بغرض قسمتها وتوزيعها على جماعة الدائنين، قسمة غرماء، إذ يغرم كل دائن بحسب نسبة دينه، إذا لم تغط أموال التاجر – بعد حصرها – الديون المستحقة لدائنيه، بحيث يحصل كل دائن، من هذه الأموال، على حقه؛ مهما كان مقدار دينه.

أهمية موضوع البحث:

تكمن في الآتي:

١- القصور في الوعي القانوني لدى بعض التجار الذين يجهلون ما قد تؤول إليه حياتهم التجارية إذا لم يفوا بالتزاماتهم التجارية، ومن ثم إدراكهم ذلك، والعمل على تجنب تعرضهم إلى إنهاء تلك الحياة بالإفلاس.

٢- إبراز أهم الآثار التي تترتب على حكم شهر إفلاس التاجر، الذي لم يستطع إيفاء ديونه في مواعيدها، الشخصية منها والمالية؛ ليكون الكافة – لا سيما التجار – على علم ودراية بها.

٣- إعلام طائفة التجار بما قد يرتبه شهر إفلاسهم من عقوبات جنائية، قد تؤدي إلى القضاء على حياتهم التجارية، ومن ثم الإساءة إلى سمعتهم في

الوسط التجاري والتشهير بهم؛ إذا ما انطوى إفلاسهم على تقصير أو تدليس.

أسباب اختيار موضوع البحث:

لعل من أهم الأسباب التي حدت بالباحث إلى دراسة هذا الموضوع (آثار شهر الإفلاس بالنسبة إلى المدين في التشريع اليمني) وبحثه، تتمثل في إدراكه لوجود الحاجة الملحة إلى ذلك؛ لعدم تناوله – بالدراسة والبحث – في أي رسالة علمية، سواء ماجستير أم دكتوراه، في أي جامعة من الجامعات اليمنية أو المصرية؛ وكذا لخلو المكتبة القانونية اليمنية من أي بحث قانوني فيه، إلّا فيما يتصل بجزء منه فقط، وبشكل يسير في إطار الحديث عن نظام الإفلاس بشكل عام.

منهج البحث:

لم يعتمد الباحث – في هذه الدراسة – منهجًا واحدًا بعينه، بل حاول الجمع بين عديد من المناهج؛ إذ اتبع المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي وكذا المنهج المقارن. ففي هذه الدراسة، لم يستعرض – الباحث – عددًا من أحكام كل من القوانين ذات الصلة، أهمها القانون التجاري اليمني رقم (٣٢) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته وقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري الجديد رقم (١١) لسنة ٢٠١٨، المتصلة بموضوع البحث فحسب، بل لجأ – أيضًا – إلى تحليل تلك الأحكام والنصوص، موضحًا صحتها ودقتها، مبينًا مواطن النقص والضعف فيها، وكذا ما يعتورها – لا سيما بالنسبة إلى القانون اليمني – ذلك من خلال تحديد التباينات والاختلافات الكامنة فيه، ومن ثم إبداء رأيه – المتواضع – بشأن ما يعتريه من عيوب ونواقص ومثالب، وطرح الاقتراحات لتلافيها، بتحديد التعديلات وكذا الإضافات التي يتعين إدراجها، ذلك بحسب ما تراءى له أثناء مقارنته بالقانون المصري وآراء الفقه وأحكام محكمة النقض ذات الصلة.

محتويات الدراسة:

لإيفاء موضوع البحث حقه في الدراسة، ارتأى الباحث تقسيمه على بابين، مسبوقين بفصل تمهيدي، كالآتي:

فصل تمهيدي: شروط شهر الإفلاس.

المبحث الأول: الشروط الموضوعية لشهر الإفلاس.

المبحث الثاني: الشروط الشكلية لشهر الإفلاس (حكم شهر الإفلاس).

الباب الأول: آثار شهر الإفلاس المتصلة بشخص المدين (المفلس).

الفصل الأول: الآثار الشخصية للإفلاس بالنسبة إلى المدين المفلس.

المبحث الأول: إسقاط الحقوق السياسية والمهنية عن المفلس.

المبحث الثاني: تقييد حرية المفلس والتحفظ عليه.

المبحث الثالث: تقرير إعانة للمفلس وعائلته.

المبحث الرابع: السماح للمفلس في البدء بتجارة جديدة.

الفصل الثاني: جرائم المفلس، أنواعها وحالاتها.

المبحث الأول: جريمة التفالس بالتدليس.

المبحث الثاني: جريمة التفالس بالتقصير.

الفصل الثالث: رد الاعتبار التجاري، أنواعه وشروطها، إجراءاته وآثاره.

المبحث الأول: أنواع رد الاعتبار التجاري، وشروطها.

المبحث الثاني: إجراءات رد الاعتبار، المعارضة عليه وآثاره.

الباب الثاني: آثار شهر الإفلاس المتصلة بذمة المدين (المفلس).

الفصل الأول: غل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها.

المبحث الأول: المبدأ القانوني لغل اليد.

المبحث الثاني: نطاق غل اليد بالنسبة إلى أعمال المفلس وتصرفاته.

المبحث الثالث: نطاق غل اليد بالنسبة إلى أموال المفلس وحقوقه، وآثاره.

الفصل الثاني: عدم نفاذ تصرفات المفلس خلال فترة الريبة.

المبحث الأول: مفهوم فترة الريبة، تحديدها ومبرراتها.

المبحث الثاني: حكم تصرفات المفلس خلال فترة الريبة.

المبحث الثالث: دعوى عدم النفاذ، وآثار الحكم به.